المجلة العراقية للبحوث الإنسانية والإجتماعية والعلمية
Iraqi Journal of Humanitarian, Social and Scientific Research
Print ISSN 2710-0952 Electronic ISSN 2790-1254
العـــدد 17A أيـار 2025
No.17A May 2025

اثر التدقيق الداخلي في تعزيز جودة القوائم المالية

الباحثة ازهار دكيك حرجان علي
جامعة ذي قار /كلية التمريض

الملخص:-
تسعى هذه الدراسة إلى استكشاف الدور الحيوي الذي يؤديه التدقيق الداخلي في تعزيز جودة القوائم المالية داخل المؤسسات الاقتصادية العراقية. ولتحقيق هذا الهدف، تم اعتماد مجموعة من المناهج العلمية المتكاملة، شملت المنهج الوصفي لتحليل الإطار النظري، والمنهج التحليلي لتفكيك البيانات، بالإضافة إلى منهج دراسة الحالة لتطبيق المفاهيم على الواقع العملي. كما تم توظيف أداة المقابلة مع خبراء مختصين في المؤسسة المعنية لتوفير معطيات دقيقة تدعم نتائج الدراسة. وقد كشفت النتائج أن التدقيق الداخلي يمثل ركيزة أساسية في تحسين نوعية القوائم المالية، من خلال مساهمته في تنظيم ومراقبة العمليات المحاسبية، ولا سيما ما يتعلق بتقييم نظام الرقابة الداخلية وفعاليته في كشف الانحرافات. كما يلعب دورًا محوريًا في اكتشاف وتصحيح الأخطاء والتجاوزات كالغش والتلاعب، مما يضفي على القوائم المالية قدرًا أكبر من الدقة والموثوقية والشفافية.
الكلمات المفتاحية: التدقيق الداخلي، القوائم المالية، الرقابة الداخلية، جودة المعلومات المالية.

The Role of Internal Auditing in Improving the Quality of Financial Statements

Researcher: Azhar Dakik Harjan Ali
University of Dhi Qar / College of Nursing

Abstract
This study aims to explore the vital role of internal auditing in enhancing the quality of financial statements within Iraqi economic institutions. To achieve this objective, a set of integrated scientific methodologies was adopted, including the descriptive approach for analyzing the theoretical framework, the analytical approach for data interpretation, and the case study method to apply concepts in a practical context. Additionally, expert interviews within the selected institution were conducted to provide accurate data supporting the study's findings .The results revealed that internal auditing serves as a fundamental pillar in improving the quality of financial statements by contributing to the organization and monitoring of accounting operations—particularly through the evaluation of the internal control system and its effectiveness in detecting deviations. Furthermore, internal auditing plays a crucial role in identifying and correcting errors and irregularities, such as fraud and manipulation, thereby enhancing the accuracy, reliability, and transparency of financial reports
.**Keywords:**Internal Auditing, Financial Statements, Internal Control System, Quality of Financial Information.

المبحث الاول // الإطار المنهجي للبحث

المقدمة

يعتبر الاهتمام بالرقابة الداخلية والتدقيق الداخلي في العصر الحديث الخيار الأفضل لكافة الشركات والمؤسسات بمختلف أشكالها ، وبالنظر إلى ما نتج عن التجاوزات المالية التي تحدث في بعض المؤسسات ؛ نتيجة ضعف انظمة الرقابة الداخلية والتدقيق الداخلي فيها ، وعليه فقد ظهرت الحاجة إلى الاهتمام بالرقابة الداخلية ، ودورها في تعزيز العمل في المؤسسات والمنظمات المختلفة من خلال اعمال التدقيق الداخلي .

حيث أن السبب الرئيسي وراء ذلك ضعف أنظمة الرقابة الداخلية داخل المؤسسات ، وعدم إعطاء الأهمية لتفعيل الأنظمة الرقابية الداخلية ، وبالتالي عدم تحقيق مستويات عالية من الأداء من خلال التدقيق الداخلي ووجود تجاوزات إدارية ومالية . وعليه فقد أضحت أساليب الرقابة الداخلية واضحة ومهمة في العديد من المؤسسات وذلك عبر إنشاء إدارات مختلفة للتدقيق الداخلي ، وتعيين رئيس لوحدة الرقابة الداخلية بمستوى مدير أو رئيس قسم ، إذ أن أهمية الرقابة الداخلية في العديد من المؤسسات أصبحت تحسن من أعمالها ، نظراً للخوف من تكرار الأزمة المالية ، وفضائح التلاعب بالحسابات والاختلاس ، وانهيار العديد من الشركات العالمية ..

مشكلة البحث:-

تتضح إشكالية البحث في طرح التساؤل الجوهري التالي:

كيف يساهم التدقيق الداخلي في تحسين جودة القوائم المالية بالمؤسسات الإقتصادية العراقية؟ و قد انبثق عن الإشكالية المطروحة الأسئلة الفرعية التالية:

- ✓ ما المقصود بالتدقيق الداخلي؟ وما أهميته داخل المؤسسة الاقتصادية؟
- ✓ كيف يساهم التدقيق الداخلي في تقييم نظام الرقابة الداخلية بالمؤسسة؟

فرضيات الدراسة:

للإجابة على الإشكالية المطروحة سلفا يمكن صياغة فرضية رئيسية للدراسة على النحو التالي:

يساهم التدقيق الداخلي في تحسين جودة القوائم المالية في المؤسسات الإقتصادية العراقية

أهمية الدراسة:

تتجلى أهمية الدراسة في كون أن موضوع التدقيق الداخلي كأداة لتحسين جودة القوائم المالية من بين المواضيع التي لقيت اهتمام كبير ولا يزال يسعى الباحثون لدراستها منذ أزمنة عديدة، و هذا لأهمية وظيفة التدقيق الداخلي في المؤسسات الاقتصادية من خلال الدور الهام الذي تلعبه لتحقيق نزاهة ومصداقية القوائم المالية، و تسليط الضوء على ضر ورة اعتماد المؤسسات الاقتصادية الجزائرية على التدقيق الداخلي كأداة لتعزيز جودة القوائم المالية والعمل على تحسينها وبالتالي تقديم صورة فعلية عن نشاط المؤسسة وحماية حقو ق المستثمرين والملاك ومختلف الأطراف ذات المصالح. كما يكتس ي الموضوع أهمية بالغة كونه موضوع متشعب من الناحية المهنية، يستوجب منا التحليل والدراسة نظرا لأهمية جودة القوائم المالية لمستخدميها في ظل توجه المسيرين نحو تجميل هذه القوائم المالية.

أهداف الدراسة:

إن الهدف الرئيس ي لهذه الدراسة هو التعرف على مساهمة التدقيق الداخلي في تحسين جودة القوائم المالية بالمؤسسات الاقتصادية العراقية. و يندرج تحت هذا الهدف الأساس ي جملة الأهداف الفرعية التالية:

- التعرف على مساهمة التدقيق الداخلي و مكانته في المؤسسة الاقتصادية؛
- معرفة الدور الذي يلعبه التدقيق الداخلي في تحسين جودة القوائم المالية؛
- محاولة التطرق إلى أهمية التدقيق الداخلي داخل المؤسسات الاقتصادية العراقية؛
- توضيح الدور الفعال الذي يلعبه التدقيق الداخلي في تحسين جودة القوائم المالية للمؤسسات الإقتصادية.

منهج الدراسة:

إن طبيعة الدراسة و خصوصية الموضوع هي التي تحدد منهج الدراسة الواجب اتباعه قصد الإحاطة بأهمجوانبه، وبناءا على ذلك اعتمدنا في دراستنا بالقسم النظر ي يعتمد **على المنهج الوصفي**، والذي نعتبره مناسبا لطبيعة دراستنا، من خلال بناء الخلفية النظرية للموضوع بشكل علمي ومنظم. كما تم الاعتماد على **منهج دراسة الحالة** في محاولة لإسقاط الجانب النظري للدراسة على الواقع العملي

بالمؤسسة الوطنية للدهن وحدة سوق أهراس، بالإضافة إلى **المنهج التحليلي** لتحليل النتائج المتوصل إليها.

حدود الدراسة :-

يتمثل مجتمع الدراسة في الشركات الصناعية العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية ، أما عينة الدراسة فقد اخترنا مجموعة الشركات الصناعية العراقية وللمدة من (٢٠٢٣-٢٠٢٤)

الدراسات السابقة: هناك عدة دراسات تطرقت لموضوع بحثنا و نذكر أهمها على سبيل الذكر لا الحصر:

1- **دراسة زغبة و شريط 2018 بعنوان "أهمية التدقيق الداخلي كأداة لقياس جودة لقياس جودة القوائم المالية":**

هدفت الدراسة إلى دور التدقيق الداخلي في قياس جودة القوائم المالية، و هي دراسة استطلاعية على عينة من المؤسسات الإقتصادية. من أهم النتائج التي تم التوصل إليها أن التدقيق الداخلي له دور هام في قياس جودة القوائم المالية من خلال مساهمته في إعطاء معلومات محاسبية دقيقة، كما أن إستقلاليته تزيد من كفاءته و فعالية خدماته وبالتالي تحسين جودة القوائم المالية.

2- **دراسة مومني 2019 بعنوان "مساهمة التدقيق المالي و المحاسبي في تحسين جودة المعلومات المحاسبية في ظل إصلاح مهنة المحاسبة في الجزائر:"** هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على الدور الذي يلعبه التدقيق المالي و المحاسبي في تحسين جودة المعلومات المحاسبية في ظل إصلاح مهنة المحاسبة في الجزائر. توصلت الدراسة إلى أن التدقيق المالي والمحاسبي يؤثر بشكل مباش ر و غير مباشر بجودة المعلومات المحاسبية.

3-دراسة **الجودى 2019 بعنوان " دور التدقيق المحاسبي في تحقيق جودة القوائم المالية-دراسة ميدانية لدى مكتب محافظ الحسابات - بسكرة:** هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على دور ا لتدقيق المحاسبي في رفع مستوى جودة القوائم الماليه، من خلال الوقوف على اراء محافظي الحسابات بشأن موضوع الدراسة، واستكشاف طبيعة العلاقة بين تحليل القوائم المالية وعمل مدقق الحسابات. وقد أظهرت نتائج الدراسة أن للتدقيق المحاسبي أثرًا فعّالًا في تعزيز مصداقية القوائم المالية بالمؤسسات الاقتصادية، من خلال الحد من حالات الغش والتلاعب، والكشف عن الأخطاء وتصويبها، مما ينعكس إيجابًا على دقة وجودة المعلومات المالية المعروضة.**ما يميز دراستنا عن باقي الدراسات أن دراستنا هدفت إلى بيان اثر التدقيق الداخلي في تعزيز جودة القوائم المالية في المؤسسات الاقتصادية من خلال دراسة حالة تحليلية لمؤسسة إقتصادية بالقطاع الاقتصادي العمومي أما بقية الدراسات كانت دراسات إستطلاعية أو دراسات بالقطاع الاقتصادي الخاص.**

المبحث الثاني // الإطار النظري للبحث

اولا //التدقيق الداخلي:-

تعريف التدقيق الداخلي:

التدقيق هو عملية فحص نقدي منهجي تهدف إلى التحقق من صحة ودقة المعلومات التي تقدمها المؤسسة، وذلك من خلال تقييم العمليات المنفذة والنظم المعتمدة التي أدّت إلى إنتاج هذه المعلومات، بهدف إصدار حكم مهني موضوعي بشأن مدى موثوقيتها والتزامها بالمعايير المعتمدة. ". (بوتين ،2005، ص 1).

أما التدقيق الداخلي عرفه مجمع المحاسبين القانوني بإنجلترا وويلز على أنه " مراجعة للأعمال والسجلات، داخل المؤسسة بشكل دوري، ويُعهد به إلى موظفين متخصصين يُكلَّفون بهذا الدور. ويُعد نطاق هذا التدقيق مرنًا، إذ يختلف تبعًا لطبيعة كل مؤسسة، وقد يتجاوز الجوانب المحاسبية ليشمل مجالات إدارية وتشغيلية أخرى، ما يجعله أداة فاعلة في تحسين الأداء المؤسسي وتعزيز فاعلية النظم

الداخلية. ". (أولاد البركة و بن عيس ى ، 2015، ص 15) مما سبق، يمكن أن نعرف التدقيق الداخلي كوظيفة مستقلة تضمن للمؤسسة الاقتصادية السير الحسن لعملياتها وتقدم توصيات لتحسينها، من خلال أسلوب منتظم يسمح بتجميع وتقييم أدلة التدقيق بكل موضوعية.

اهمية و أهداف التدقيق الداخلي: -

تبرز أهمية التدقيق الداخلي في كونه أحد أدوات الرقابة الفعالة التي تسهم في دعم الإدارة وأصحاب المصلحة في المؤسسة على حدٍّ سواء، من خلال تعزيز جودة العمليات وتقييم كفاءة الأداء المؤسسي. كما يسهم في حماية الأصول والممتلكات من الضياع أو سوء الاستخدام، عبر الكشف المبكر عن الانحرافات وتصحيحها، مما يعزز من استدامة الموارد وتحقيق الأهداف التشغيلية بكفاءة وشفافية. ، إضافة إلى اعتباره عينا وأذنا للمراجع الخارجي، وأهم آليات التحكم المؤسساتي. والهدف الرئيس ي للتدقيق الداخلي هو مساعدة جميع أطراف المؤسسة في تنفيذ مهامهم و مسؤولياتهم، و بصفة عامة يسعى التدقيق الداخلي لتحقيق جملة الأهداف الآتية:

- متابعة تنفيذ الخطط و السياسات المرسومة و تقييمها؛
- التحقق من قيم الأصول و مطابقتها بالدفاتر؛
- التحقق من مدى صحة البيانات المحاسبية ودقتها، مع العمل على تحليلها بشكل منهجي لتقييم مدى ملاءمتها وموثوقيتها في دعم القرارات المالية والإدارية داخل المؤسسة.
- فحص ، تقييم و كفاية نظم الرقابة المحاسبية و الإدارية و العمل على الارتقاء بكفاءتها؛
- تقديم التوصيات اللازمة لتطوير نظم و سياسات و أساليب العمل. (حسن ،2015، صفحة 52).

أنواع التدقيق الداخلي:

تقسم أنواع التدقيق الداخلي إلى عدة أقسام تتمثل فيما يلي:

أ. **التدقيق الداخلي التشغيلي:** يُعد هذا النوع من التدقيق من المجالات الحديثة وغير التقليدية ضمن نشاط التدقيق الداخلي، وقد نشأ نتيجة للتطورات المتلاحقة في هذا الحقل. يهدف التدقيق التشغيلي إلى فحص وتقييم العمليات التشغيلية للمؤسسة بمختلف وحداتها، بهدف تعزيز الكفاءة والفعالية في استغلال الموارد المتاحة. ويتم تنفيذ هذا النوع من التدقيق وفق خطة منهجية مسبقة يتم إعدادها والاتفاق عليها مع الإدارة العليا للمؤسسة.

ب. **التدقيق الداخلي المالي:** يُمثل هذا النوع المدخل التقليدي للتدقيق الداخلي، ويُعنى بمراجعة الجوانب المالية للعمليات داخل المؤسسة. وينقسم إلى نوعين أساسيين: التدقيق المالي قبل الصرف، والذي يُعد جزءًا من منظومة الرقابة الداخلية الذاتية ويهدف إلى التأكد من صحة الإجراءات المالية قبل تنفيذها؛ والتدقيق المالي بعد الصرف، والذي يُنفذ وفق خطة مدروسة يضعها قسم التدقيق الداخلي، حيث تُختار عينات من المعاملات المالية ويتم فحصها للتحقق من مدى التزامها بالقوانين والأنظمة والتعليمات المعمول بها، بما يكفل تحقيق الانضباط المالي وضمان حسن استخدام الموارد..(سعيد و مدلل ،2007، صفحة 22)

ج. **تدقيق نظم المعلومات:** يُركز هذا النوع من التدقيق على فحص وتقييم كفاءة وأمن نظم المعلومات المستخدمة في المؤسسة، ويهدف بشكل أساسي إلى ضمان سلامة وسرية وتكامل البيانات والمعلومات المُعالجة. كما يسعى إلى التأكد من أن التقارير المالية والتشغيلية الناتجة عن هذه النظم تُعدّ في الوقت المناسب، وتتميّز بالدقة، والشمولية، والموثوقية، بما يخدم متطلبات الإدارة في اتخاذ قرارات فعالة ومبنية على معلومات صحيحة. (حمايزية ،2015، صفحة 62)

د. **تدقيق الأداء:** يُعنى هذا النوع من التدقيق بتقييم مدى كفاءة وفعالية الأداء الوظيفي داخل المؤسسة، ويهدف إلى التحقق من الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة، ومدى الالتزام بالتشريعات والأنظمة المعمول بها. كما يسعى إلى الكشف عن أوجه القصور أو الهدر في الأداء، وتقديم التوصيات التي من شأنها تعزيز الكفاءة الاقتصادية وتحقيق الأهداف المؤسسية بكفاءة عالية.

هـ. **تدقيق المطابقة:** هذا النوع من التدقيق، يعمل المدقق الداخلي على التحقق من مدى التوافق والاتساق بين الأداء الفعلي الذي نفذته مختلف المستويات الإدارية، وبين السياسات والخطط والقرارات التي وضعتها الإدارة العليا مسبقًا، وذلك بهدف التأكد من الالتزام بالتوجهات الاستراتيجية للمؤسسة وتحقيق الأهداف المنشودة بكفاءة وفعالية.

و. **تدقيق الفعالية:** شهدت أهداف التدقيق الداخلي تطورًا ملحوظًا نتيجة لتوسّع نطاقه، فلم يعد دور المدقق مقتصرًا على المقارنة الشكلية بين السياسات والإجراءات المعتمدة وما تم تطبيقه فعليًا، بل أصبح يشمل فحصًا معمقًا وتقييمًا شاملًا لمدى كفاءة وفعالية الطرق والآليات والأنظمة المعتمدة. كما يتناول هذا النوع من التدقيق مراقبة جودة الإجراءات ومدى ملاءمتها لتحقيق الأهداف المرجوة، إلى جانب تحليل أوجه التحسين الممكنة لتعزيز الأداء المؤسسي.

ز. **التدقيق الداخلي البيئي:** يُركز هذا النوع من التدقيق على قياس مدى التزام المؤسسة بالتشريعات والأنظمة البيئية، ومتابعة مدى تأثير أنشطتها على البيئة المحيطة. ويهدف إلى تقييم فعالية السياسات والإجراءات المتّبعة في الحد من التلوث والحفاظ على الموارد الطبيعية، إضافةً إلى حماية النظم البيئية من التدهور أو الاستنزاف. كما يُعد أداة رقابية تساهم في تعزيز المسؤولية البيئية داخل المؤسسة وضمان استدامة ممارساتها التشغيلية وفق المعايير البيئية المعتمدة.

ح. **التدقيق الداخلي لأغراض خاصة:** وهو التدقيق الذي يُنجزه المدقق الداخلي استجابة لتكليف مباشر من الإدارة العليا بشأن موضوعات مستجدة أو قضايا طارئة. وعلى الرغم من أن هذا النوع يتشابه من حيث الأساليب والإجراءات مع التدقيق التشغيلي أو المالي، إلا أنه يتميز بطبيعته المفاجئة وغير المخطط لها ضمن البرنامج السنوي للتدقيق الداخلي، مما يمنحه طابعًا استثنائيًا يستجيب لمتطلبات آنية محددة.. (حمايزية ،2015، صفحة 62)

5. **خطوات التدقيق الداخلي:** مهمة المدقق الداخلي هي إجراء عملية التدقيق وفق المعايير، حيث يجب على المدقق الداخلي تخطيط وتصميم خطة تدخل لكل مهمة، وتحدد هذه الخطة نطاق التدقيق والأهداف وتاري المهمة ومدتها، وكذلك الموارد المخصصة لها، فيمكن تقسيمه إلى ثلاثة خطوات هي:

أ. **مرحلة التحضير :**خلال هذه المرحلة، يقوم المدقق بجميع الأعمال التحضيرية قبل اتخاذ أي إجراء، بعد استلام أمر المهمة من الضروري ي للمدقق التعرف على الوحدة التي سيتم تدقيقها، وتحديد نقاط التدقيق والمخاطر المرتبطة بها بعد ذلك يقوم بإرسال رسالة إعلان للإدارة التي هي وثيقة رسمية تسمح للمدقق بالحصو ل على المعلومات من أجل البحث عن المخاطر، واكتشاف الأدلة، وما إلى ذلك، كما يقوم بتحديد فيها مدة، عناصر و مصاريف مهمة التدقيق. -(Temma, 2017, pp. 21)

ب. **مرحلة التحقيق:** في هذه المرحلة، يطلب من المدقق أن يكو ن لديه حس قو ي بالتحليل والمراقبة والتواصل، وهي تبدأ باجتماع أولي حيث يقوم بالاجتماع بوصف المعلومات المتعلقة بالجهة الخاضعة للتدقيق، سواء كانت وحدة تنظيمية أو نظامًا محددًا، إضافة إلى الموارد المتوفرة كالعنصر البشري، والمرافق، والمعدات، والصناديق المالية، من الأسس التي يُبنى عليها إعداد برامج العمل اللازمة لتحقيق أهداف مهمة التدقيق. ويتعين توثيق هذه البرامج بصورة منهجية، إلى جانب تحديد الإجراءات التي تُمكّن من جمع المعلومات وتحليلها وتقييمها وتوثيقها خلال مراحل تنفيذ المهمة التدقيقية. -(Belkalem, 2017-2018، pp. 51).

ج. **مرحلة الاستنتاج :**هي عبارة عن أهم مرحلة حيث يقوم فيها المدقق الداخلي بتقديم تقري ره للإدارة الذي يعبر فيه على رأيه الفني ويتضمن التقرير النهائي لعملية التدقيق عرضًا لنتائج الفحص، إلى جانب التوصيات المقترحة بشأن سبل التحسين والتطوير. ومن أجل تعزيز فاعلية التواصل وضمان وضوح وفهم التوصيات الواردة في التقرير، يحرص المدقق الداخلي على مناقشة مضامينه خلال الاجتماع الختامي مع الجهات المعنية، مما يسهم في تحقيق توافق حول الإجراءات المقترحة وتسهيل تنفيذها.. (Faiz, 2014, p. 31)

ثانيا // مفهوم القوائم المالية

هي الكشوفات المالية التي تُعرض بشكل شامل ومنهجي لتُبرز الوضعية المالية للمؤسسة، بالإضافة إلى التغيرات التي تطرأ على هذه الوضعية خلال فترة مالية محددة. وتُعد هذه القوائم تحت إشراف ومسؤولية الإدارة، ويتوجب إعدادها وتقديمها خلال مدة زمنية لا تتجاوز عدة أشهر من تاريخ إغلاق السنة المالية. كما تتضمن القوائم المالية ملاحظات توضيحية تساعد في إجراء المقارنات بين الفترات المالية المختلفة. وتجدر الإشارة إلى أن عرض هذه القوائم يجب أن يتم وفقًا للوحدة النقدية الوطنية، التزامًا بالأطر القانونية والتنظيمية المعتمدة.. (الجريدة الرسمية رقم 27، القانون رقم 02-11 المتضمن النظام المحاسبي المالي، صفحة (2))

أهداف القوائم المالية: تهدف القوائم المالية إلى:

- **توفير المعلومات للمستثمرين والدائنين:**

تهدف القوائم المالية إلى تقديم بيانات دقيقة وموثوقة تخدم احتياجات المستثمرين الحاليين والمحتملين، وكذلك الدائنين، وذلك لدعم قراراتهم المتعلقة بالاستثمار أو منح القروض. ويُفترض أن تكون هذه القوائم مفهومة للمستخدمين الذين يمتلكون مستوى معقولًا من المعرفة بالأنشطة الاقتصادية والتجارية والمحاسبية والمالية.

- **تمكين التنبؤ والتقييم:**

تُعد القوائم المالية أداةً مهمة للتنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية من حيث مقدارها، توقيتها، ومدى عدم اليقين المرتبط بها. وتُعزز هذه الغاية من خلال قائمة التدفقات النقدية التي تتيح تحليل درجة السيولة والقدرة على الوفاء بالالتزامات، سواء على المدى القصير أو الطويل.

- **بيان حقوق الملكية والالتزامات:**

- تُبرز القوائم المالية – لا سيما قائمة المركز المالي – المعلومات المتعلقة بحقوق الملكية والالتزامات تجاه الغير، إضافة إلى أثر العمليات الاقتصادية المختلفة على تلك الحقوق، بما يعكس صورة شاملة عن الهيكل المالي للوحدة الاقتصادية.

- **عرض مصادر واستخدامات الموارد:**

تُمكن القوائم المالية من تتبع مصادر الموارد المالية وكيفية استخدامها في شكل أصول متنوعة. كما توفر معلومات حيوية تُستخدم في تقييم الأداء المالي للمؤسسة والتنبؤ بربحيتها في الفترات القادمة.. (المهدواني ، 2020، الصفحات 50-51)

الخصائص النوعية للقوائم المالية:

تشير المادة الثانية من القانون رقم 21-02-11 المتعلّق بالنظام المحاسبي المالي إلى الخصائص النوعية الأساسية التي ينبغي أن تتوافر في المعلومات المحاسبية التي تتضمنها القوائم المالية، وذلك لضمان فعاليتها في تحقيق أهدافها. ويسعى النظام المحاسبي المالي من خلال هذه الخصائص إلى تعزيز موثوقية البيانات، وضمان شفافيتها وقابليتها للفهم، مما يمكّن مستخدمي القوائم المالية من الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة.

ومن أبرز هذه الخصائص:

أ. الملاءمة : تُعد المعلومات المحاسبية ملائمة إذا كانت ذات صلة بعملية اتخاذ القرار من قبل مستخدمي القوائم المالية. وتتحقق الملاءمة عندما تسهم هذه المعلومات في تقييم الأحداث السابقة أو الحالية أو المستقبلية، أو عندما تساعد على تأكيد أو تعديل الأحكام والتقديرات التي تم تبنيها في فترات سابقة. فكلما كانت المعلومة أكثر ارتباطًا بسياق القرار، زادت قيمتها التقريرية، مما يُعزّز من فعالية القوائم المالية كمصدر للمعلومات. (جرد و آيت محمد، 2018، صفحة 172)

أ. **الموثوقية:** تُعرَّف الموثوقية، وفقًا لما ورد في أحد البيانات الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB)، بأنها درجة خلو المعلومات المحاسبية من الأخطاء الجوهرية والتحيّز، وأنها تعكس بصورة صادقة الواقع الاقتصادي الذي تدّعي تمثيله. وتنبثق عن هذه الخاصية ثلاث سمات فرعية تُعزز من قوتها التقريرية، وهي:

1- القابلية للتحقق: أي إمكانية التوصّل إلى نفس النتائج أو التقديرات عند مراجعة المعلومات من قِبل أطراف مستقلة تعتمد نفس المنهجية.

2- الصدق في التعبير: وتعني أن المعلومات تعكس بدقة مضمون العمليات والأحداث الاقتصادية التي تتناولها، لا مجرد شكلها القانوني.
3- الحياد: ويشير إلى أن إعداد المعلومات يجب أن يتم دون تحيّز أو تأثير من مصالح شخصية أو مؤسسية قد تؤدي إلى تقديم صورة غير موضوعية.

ب. **القابلية للمقارنة:** تُعد القوائم المالية ذات قيمة أعلى عندما تُوفّر معلومات قابلة للمقارنة بين مؤسسات مختلفة أو عبر فترات زمنية متعددة. وتتحقق القابلية للمقارنة عندما تُقاس وتُعرض البيانات المحاسبية باستخدام إجراءات وأساليب موحدة، تشمل القياس، والتبويب، والإفصاح، والعرض. ويُقصد بالتماثل في هذا السياق اعتماد نفس القواعد المحاسبية في إعداد التقارير، مما يمكّن مستخدمي القوائم من إجراء تحليلات ومقارنات موثوقة تُسهم في ترشيد القرارات الاقتصادية والاستثمارية. (بلقاسم كحولي و معطى الله ، 2018، الصفحات 506-507)

ج. **القابلية للفهم:** تشير هذه الخاصية إلى ضرورة أن تُعرض المعلومات المحاسبية بطريقة واضحة ومنظمة، بحيث تكون سهلة الفهم من قِبل المستخدمين الذين يمتلكون معرفة معقولة بالمفاهيم الاقتصادية والمحاسبية، ولديهم الرغبة في تحليل وفهم تلك المعلومات. ولا تعني القابلية للفهم تبسيط المعلومات على حساب دقتها أو اكتمالها، بل تعني تقديمها بأسلوب يعزز من قدرة المستخدمين على استخلاص الفائدة منها دون تعقيد غير مبرر.. (جرد و آيت محمد ،2018، صفحة 172).

مستخدمو القوائم المالية :

للقوائم المالية العديد من المستخدمين، نذكرهم كما يلي:

أ. **المستثمرين الحاليين والمحليين:** وأهم المعلومات التي تحتاجها هذه المجموعة هي المعلومات التي تساعدهم في: اتخاذ القرارات الشراء أو البيع أسهم الشركة؛ وتحديد مستوى تقسيم الأرباح الماضية والحالية والمستقبلية؛ تقييم كفاءة إدارة الشركة؛ تقييم سيولة الشركة وتقييم أسهم الشركة مع أسهم شركات أخرى.

ب. **الموظفين:** حيث تبنى عليهم استمرارية الشركة وأداؤها لأعمالها، فمعرفتهم للحالة المالية لها يشعرهم بالأمن والرضا مما يجعلهم أكثر قابلية للاهتمام على حالة الشركة والتأكد من القيام بعملهم بأحسن وجه.

ج. **المقترضين:** وهم فئة بحاجة إلى معلومات التي تساعدهم في تقدير الشركات المقترضة على النقدية آل لازمة لتسديد أصل القروض والفوائد المتبعة عليه في الوقت المناسب؛

د. **الموردون والدائنون والتجاريون الاخرون:** يهتم الموردون والدائنون والتجاريون الآخرون بالمعلومات المالية التي تمكّنهم من تقييم قدرة المؤسسة على الوفاء بالالتزامات المالية المستحقة عليهم في الوقت المحدد. تساعد القوائم المالية هؤلاء الأطراف في تحديد ما إذا كانت المؤسسة قادرة على سداد المبالغ المستحقة لها عند الاستحقاق، مما يؤثر على قراراتهم بشأن تقديم المزيد من الائتمان أو استمرارية التعاملات التجارية مع المؤسسة.

هـ. **العملاء:** يهتم العملاء بشكل خاص بالمعلومات التي تتعلق باستمرارية المؤسسة، خاصةً عندما يكون لديهم ارتباط طويل الأمد معها. يُعتبر ضمان استمرارية العمل أمرًا بالغ الأهمية بالنسبة لهم، حيث يُمكّنهم ذلك من اتخاذ قرارات مستنيرة بشأن استثماراتهم أو علاقتهم التجارية مع المؤسسة في المستقبل. لذا، توفر القوائم المالية معلومات حيوية تساعد على تقييم قدرة المؤسسة على الاستمرار في نشاطها على المدى الطويل، مما يعزز من ثقة العملاء في الاستمرار في التعامل معها.

و. **الحكومة ومؤسساتها:** تهتم الحكومة ووكالاتها المختصة بعملية توزيع الموارد على مختلف الأنشطة الاقتصادية للمؤسسات، وذلك في إطار تنظيم النشاط الاقتصادي بشكل عام. وفي هذا السياق، تطلب الحكومة معلومات مالية ومحاسبية دقيقة من المؤسسات بهدف ضبط هذه الأنشطة وتوجيهها بما يتناسب مع السياسات العامة. بالإضافة إلى ذلك، تعد هذه المعلومات ضرورية لتحديد السياسات الضريبية المناسبة، وتستخدم كأساس لإعداد الإحصاءات المتعلقة بالدخل القومي، مما يساعد في اتخاذ قرارات اقتصادية مستنيرة بشأن النمو والتنمية الاقتصادية.. (بدوي، 2009، صفحة 56).

ز. **الجمهور:** تؤثر المؤسسة على قرارات الجمهور بطرق متعددة، حيث تُعد القوائم المالية أداة حيوية في توفير معلومات تسهم في فهم الاتجاهات والتطورات الحديثة في نمو المؤسسة وتنوع أنشطتها. من خلال هذه القوائم، يتمكن الجمهور من متابعة التغيرات في الأداء المالي والاقتصادي للمؤسسة، مما يعينهم على اتخاذ قرارات مدروسة بشأن تعاملاتهم مع المؤسسة، سواء كان ذلك في الاستثمار أو الشراكة أو التفاعل التجاري. (مجدي محمد ، 2009 ، صفحة 61).

جودة القوائم المالية:-

تعرف جودة القوائم المالية بأنها المصداقية العالية للمعلومات المحاسبية الواردة في التقارير المالية وقدرتها على تقديم فائدة حقيقية للمستخدمين. لضمان تحقيق هذه الجودة، يجب أن تكون القوائم المالية خالية من أي شكل من أشكال التضليل أو التلاعب. كما ينبغي أن تُعد وفقًا لمجموعة من الضوابط والمعايير القانونية، الرقابية، والمهنية، والفنية التي تضمن دقة المعلومات وسلامتها. وبذلك، تحقق القوائم المالية هدفها الأساسي في تمكين مستخدميها من اتخاذ قرارات اقتصادية مبنية على أساس موثوق.. (طالبي و بلمداني ،2020، صفحة 106) تعد معايير جودة القوائم المالية ضرورية عند إعداد التقارير المالية، وتشمل:

أ. **معايير قانونية:** تسعى العديد من المؤسسات المهنية في مختلف الدول إلى تطوير معايير خاصة تضمن جودة التقارير المالية، وتحرص على تحقيق الالتزام بتلك المعايير من خلال سن تشريعات وقوانين واضحة ومنظمة تنظم عمل هذه المؤسسات. تهدف هذه التشريعات إلى ضمان الشفافية والمصداقية في التقارير المالية، مما يسهم في تعزيز الثقة بين الأطراف المعنية ويحد من المخاطر المرتبطة بالتحايل المالي أو تقديم معلومات مضللة.

ب. **معايير رقابية:** تُعد الرقابة عنصرًا أساسيًا في العملية الإدارية، حيث يعتمد عليها كل من مجلس الإدارة والمستثمرون لضمان تنفيذ الأعمال وفقًا للخطط الاستراتيجية الموضوعة. ويعتمد نجاح هذه الرقابة على فعالية دور لجان المراجعة والأجهزة الرقابية المالية والإدارية في تنظيم المعالجات المالية وضمان التزام المؤسسات بالمعايير المحاسبية والإدارية المعتمدة. بالإضافة إلى ذلك، يلعب المساهمون والأطراف ذات العلاقة دورًا محوريًا في تطبيق قواعد الحوكمة، مما يعزز الشفافية ويحد من المخاطر المالية والإدارية.

ج. **معايير المهنية:** تقوم المجالس الادارات المهنية المحاسبية بالاهتمام بإعداد المعايير المحاسبية وكذلك المراجعة لتهئية اداء العملية المحاسبية مما بر ز معه مسألة الادارة من قبل اصحاب الاموال للاطمئنان على استثمارهم ، وتؤدي بدورها إلى ظهو ر الحاجة لإعداد قوائم مالية تتمتع بالنزاهة والأمانة؛

د. **معايير الفنية:** يسهم توفر المعايير الفنية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية، مما ينعكس بشكل إيجابي على جودة التقارير المالية بشكل عام. هذا التحسين يعزز من ثقة المساهمين والمستثمرين وأصحاب المصالح في القوائم المالية للشركات، مما يسهم في زيادة الاستثمارات في هذه الشركات. نتيجة لذلك، عملت المنظمات المهنية، مثل مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي (FASB)، على إصدار معايير تهدف إلى تحديد وضبط الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، بهدف ضمان الشفافية والمصداقية في التقارير المالية المقدمة. (شيخي و رياض، 2021، صفحة 27).

أثر التدقيق الداخلي في تحسين جودة القوائم المالية:

باتت الحاجة للتدقيق الداخلي في وقتنا الحالي أكثر من ضرورة حتمية، خاصة وأن التدقيق الداخلي أصبح آلية لفحص وتقييم نظام الرقابة الداخلية للمؤسسة وأداة لاكتشاف الأخطاء وحالات الغش و التلاعب بالقوائم المالية و العمل على تصحيحها لتكون أكثر موثوقية و مصداقية .

إذ يعد التدقيق الداخلي الوسياة الفعالة لتحسين المعلومات المالية والمحاسبية ،حيث ان للمدقق الداخلي دورا لاكتشاف أعمال التزوير والغش وتعزيز فعاليته من أجل خلق قيمة مضافة، تتمثل في تحسين أداء الشركات وضمان حماية حقوق أصحابها والمستثمرين. من خلال تفعيل هذا النظام بشكل فعال، يتمكن أصحاب الشركات ومستخدمي القوائم المالية من ضمان حقوقهم وحمايتهم، مما يسهم في تعزيز الشفافية

والمصداقية داخل المؤسسة. ويساعد هذا النظام في الكشف عن المخاطر المحتملة وتقليلها، مما يعزز الثقة في التقارير المالية

وأن أسلوب التدقيق المتبع يبرز في مدى تاكيد من سلامة القوائم المالية وإمكانية الاعتماد على التدقيق المحاسبي ونتائجه. من هنا يتضح ان الدور الرئيسي الذي يلعبه المدقق المحاسبي لتحسين جودة القوائم المالية التابعة للمؤسسة عبر تدقيقه وفحصه للحسابات باعتباره مختصا ونزيها، ليتمكن من التأكد بمصداقيتها واعتمادها لفروض التدقيق الداخلي والمبادئ المحاسبية، وكذا احترام القوانين الجاري العمل بها وجعلها تعكس صورة حقيقية لواقع الشركة كونها خالية من الغش والخطا و التزوير، لتكون هذه **القوائم المالية** أكثر **موثوقية** و **مصداقية** **وذات جودة.**(المهدواني ، 2020، صفحة 57) إذ يعمل التدقيق الداخلي على تحسين جودة القوائم المالية للمؤسسات الاقتصادية من حيث أنه:

- يساعد في اكتشاف ما في السجلات من أخطاء واغلاط متعمدة و غير متعمدة للحصول على قوائم مالية خالية من ا لأخطاء؛
- يساهم في تدقيق المعلومات وبالتالي الحصو ل على قوائم مالية يمكن الاعتماد عليها في اتحاد القرار؛
- يساهم في التحقق من صحة المعلومات والبيانات المستخدمة في الشركات.
- حماية المؤسسات من عمليات التلاعب والنصب والاحتيال ؛ (طواهر و صديقي ،2003، صفحة 16)
- فحص وتقييم مدى فعالية نظام الرقابة الداخلية في المؤسسة تحليل مدى قدرة النظام على تحقيق أهدافه، ومن بينها ضمان دقة المعلومات المحاسبية التي ينتجها النظام المحاسبي. يُعد هذا التقييم أمرًا حيويًا لضمان أن الإجراءات المتبعة في المؤسسة تسهم في الحفاظ على مصداقية البيانات المالية، وبالتالي توفير معلومات دقيقة وموثوقة للمستفيدين من القوائم المالية. كما يعزز هذا الفحص قدرة المؤسسة على تحديد أية نقاط ضعف في النظام واتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة لتحسين الأداء العام.. (الجودي، بدون سنة نشر، الصفحات 21-25)

- ان زيادة الموثوقية والمصداقية للقوائم المالية وتساهم في زيادة فعالية نظام الرقابة الداخلية للمؤسسة.
- الزيادة في القدرات التنافسية للمؤسسات عن طريق توفر الموثوقية والشفافية في قوائمهم المالية، وهذا ينعكس أثره في البرامج خفض التكلفة للارتقاء بجودة المنتجات وزيادة حصتها السوقية

- ان جودة القوائم المالية تعتبر من جودة عملية التدقيق بمعولوماتها ومدى تطبيقها باللتزام بالمعايير والطر ق المحاسبية المتعارف عليها (مومني ، 2019، صفحة 122).

المبحث الثالث // الإطار العملي للبحث

تطرقنا في الفصول السابقة إلى التصور الذي بنينا عليه موضوع الدراسة ، وكذلك الإطار النظري للدراسة الذي يشكل الأساس الأساسي في بناء الموضوع كمرحلة تتميز بانقلاب الأدب النظري ، الأطر المرجعية والخلفيات المتعلقة بموضوع التحقيق ، والتي سنحاول من خلالها في هذا الإطار تحديد الإجراءات المنهجية والميدانية وما يسمح بتحليل البيانات ، وهدفنا هو تحقيق نتائج صلبة.
لذا فإن الفصل التالي هو كيفية تحديد مجالات الدراسة وكيفية اختيار العينة ، من حيث تحديد مجال الدراسة وطريقة الدراسة ، وأهم التقنيات والأدوات التي استخدمها الباحث لجمع البيانات والحملة. نهج البحث. واقع الإستراتيجية الإدارية للمؤسسة في مجال الدراسة ، وتوضيح خصائص العينة المدروسة.

مجتمع وعينة الدراسة

يتمثل مجتمع الدراسة في الشركات الصناعية العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية ، أما عينة الدراسة فقد اخترنا الشركات الصناعية الآتية وللمدة من (٢٠٢٣-٢٠٢٤) :-

- الشركة العراقية للأعمال الهندسية.

- شركة الصناعات الالكترونية.
- شركة الهلال الصناعية.

منهج الدارسة

تعتمد الدراسة على المنهج الاستقرائي في تناولها لموضوع البحث لتحقيق أهداف البحث واختبار فروضه، حيث يتم الاعتماد على المنهج الاستقرائي من خلال مراجعة وتحليل ما ورد بالأبحاث السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة واصدارات المنظمات المهنية المحاسبية فيما يتعلق بالقوائم المالية للاستفادة منها في بناء الإطار النظري للبحث، وعرض مزايا وتحديات تكنولوجيا التحول رقمي وتأثيرها مستقبليا على نشاط الرقابة الداخلية وتحقق نظم المعلومات المحاسبية المالي بالشركات. كما أعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي والذي يتمثل في اجراء دراسة ميدانية لتجميع البيانات وتحليلها من خلال توزيع قوائم استقصاء على عينة الدراسة لاختبار فروض البحث احصائيا والمتعلقة بمدى تأثير تطبيق القوائم المالية على اساليب واجراءات الرقابة الداخلية وتعزيز نظم المعلومات المحاسبية بالبنوك العراقية .

مجتمع وعينة الدراسة:-

قد اعتمد الباحث في الدراسة الحالية على الدراسة الميدانية في اختبار فروض البحث من خلال التحليل الاحصائي للبيانات التي قام بتجميعها من خلال توزيع قوائم الاستقصاء إلكترونيا على عينة الدراسة المستهدفة والتي تشمل أربع فئات (المراجعين الداخليين - مديري الرقابة الداخلية - الموظفين بإدارة القوائم المالية– مديري اقسام الشركات) وذلك باستخدام البرنامج الاحصائي **SPSS**.

وقد تم توزيع قوائم الاستقصاء على مجتمع الدراسة وتم اختيار العينة عشوائيا. ويبين جدول (1) ان الباحث قد حصل على عدد 150 قائمة استقصاء مكتملة البيانات ليصبح الحجم الفعلي للعينة 150 قائمة استقصاء.

التحليل الاحصائي:

بدأ الباحث بعمل تحليل للبيانات التي تم تجميعها عن المشاركين في الاستقصاء من حيث الوظيفة والخبرة المهنية.

ـ التحليل الديموغارفي

يتضح من الجداول التالية (1) خصائص عينة الدراسة والتي تبلغ 150 شخص من حيث وظيفة المشارك في الاستبيان ومستوى خبرته في مزاولة المهنة، حيث يعرض كل جدول عينة الدراسة مقسمة الى فئات وعدد الافراد بكل فئة ونسبتهم.

وتبين أن نسبة الأكاديميين تمثل 40% من اجمالي نسبة العينة بما يعادل 60 مشارك بينما عدد المراجعين الداخليين ومديرين الرقابة الداخلية وموظفي IT 90 مشارك بما يمثل نسبة 60% وهي النسبة الاعلى بالعينة، ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول التالي:

جدول 1: حجم عينة الدارسة

وظيفة المشارك	التكرارات	النسبة المئوية
أكاديمي بمجال المحاسبة والمراجعة	60	40.0
مدير مراجعة داخلية بالشركات	14	9.3
موظف في إدارة القوائم المالية وتكنولوجيا المعلومات بالشركة	10	6.7

مراجع داخلي	66	44.0
اجمالي القوائم	150	100.0

ويتضح من جدول (2) ان أعلى نسبة وهي 38% من العينة أي 57 مشارك لديهم خبرة أقل من 10 سنوات، و34% لديهم خبرة ما بين 10 الى 15 سنة بينما 28% لديهم خبرة أكثر من 15 سنة .

جدول 2: الخبرة

الخبرة المهنية	التكرارات	النسبة المئوية
اقل من 10 سنوات	57	38%
من 10 الى 15 سنة	51	34%
أكثر من 15 سنة	42	28%
المجموع	150	100%

اختبارات فروض الدراسة

نتائج اختبار الفرضية الرئيسية الاولى :-

1- نتائج التحليل الاحصائي لاختبار الفرض الأول بشأن تطور وتغير نشاط القوائم المالية في التنبؤ بالفشل المالي ، حيث ينص الفرض الأول على **((ان تأثير القوائم المالية المعدلة في التنبؤ بالفشل المالي لاتؤدي مهامها))**،ويتم اختبار مدى صحة هذا الفرض من خلال اختبار الارتباط والانحدار كما في الجدولين التاليين رقم(7، 8):-

جدول3: الارتباط بين المتغير المستقل والمتغير التابع

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	-Durbin Watson
1	[a]718.	515.	512.	4.04076	1.818

وقد أظهرت النتائج في جدول (3) R=.718 وجود علاقة ارتباط بين القوائم المالية والمراقبة الداخلية بمعدل 72% مما يعني وجود علاقة طردية قوية بين تطبيق آليات القوائم المالية بالبنوك وتغير وتطور إجراءات عملية المراقبة الداخلية، كذلك يوجد أثر لتطبيق القوائم المالية على مهنة الرقابة الداخلية حيث أن معامل التحديد R^2 =0.515 والذي يعني ان المتغير المستقل (القوائم المالية) يفسر بنسبة 52% من التغيرات في المتغير التابع (الرقابة الداخلية)، وذلك عند مستوي دلالة أقل من5%، كما ان قيمة داربن واتسون تساو ي 1.818 أي قريبة من 2،مما سبق يتبين إمكانية قبول صحة الفرض البديل الأول.

جدول4: تحليل التباين ANOVAa

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	.Sig
1	Regression	2569.496	1	2569.496	157.370	[b]001.>
	Residual	2416.504	148	16.328		

Total	4986.000	149			

ويوضح الجدول رقم (4) تحليل ANOVA لاختبار معنوية نموذج الانحدار، ونلاحظ ان قيمة Sig. 0.001 وهي اقل من 0.005 وبالتالي نرفض الفرض الصفري (العدم) ونقبل الفرض البديل وهو ان الانحدار معنوي وبالتالي يوجد تأثير من المتغير المستقل القوائم المالية على المتغير التابع الرقابة الداخلية ويمكن التنبؤ بالمتغير التابع عن طريق المتغير المستقل.

جدول 5 نموذج الانحدار الخطي البسيط

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	.Sig
		B	.Std Error	Beta		
1	(Constant)	3.565	623.		3.852	001.>
	القوائم المالية	747.	060.	718.	12.545	001.>

ويتضح من الجدول(5) أن المتغير المستقل والثابت لهما تأثير ذو دلالة معنوية على المتغير التابع "الرقابة الداخلية" حيث ان المعنوية001. .Sig وهي قيمة اقل من0.05، و قيمة معامل الانحدار للمتغير المستقل 747. وهي قيمة المتغير التابع عند ثبات باقي المتغيرات .

نتائج وتوصيات الدراسة:-

بعد استعراض المتغيرات الاساسية بالدراسة والتي تتمثل في التدقيق الداخلي و القوائم المالية في الشركات العراقية من جهة أخرى و ذلك لتحقيق أهداف البحث بتحديد مدى تأثير تطبيق الشركات العراقية للقوائم المالية في تقديم الخدمات، يمكن تلخيص النتائج التي توصلت لها الدراسة فيما يلي:

1- تساهم القوائم المالية بجميع الأقسام بالشركات في نجاح إدارات الشركة في أداء مهامها بكفاءة وفعالية.
2- ضرورة توسيع نطاق وظيفة القوائم المالية لتشمل ضمان أمن المعلومات والبيانات وذلك لتغير طبيعة البيانات.
3- أصبح تاثير القوائم المالية متطلب قومي حيث يعد احد أهم متطلبات تحقيق التنمية المستدامة بالدولة.
4- لقد أصبح الحصول على الخدمات القوائم مالية أسهل وأسرع بكثير من السابق مما يدعم ويعزز نظم المعلومات بالشركات بالدولة مما ينعكس على تحقيق التنمية المستدامة وفقا لرؤية العراق 2030.

التوصيات

هناك العديد من التوصيات التي حددتها الدراسة الحالية وبناءا على ما تم استخلاصه بالتحديات ومعوقات تواجه القوائم المالية بالهيئات والمنظمات بصفة عامة والمؤسسات البنكية بصفة خاصة:-

1- ضرورة تطوير البنية التحتية التكنولوجية بالشركات من خلال تخصيص الإمكانات المادية اللازمة لتجهيز الشركات بأجهزة الحاسب الآلي الحديثة والمتطورة وشبكات الانترنت بما يتناسب مع حجم وعدد العملاء والخدمات المقدمة لهم.

2- الاعتماد على التكنولوجيا الحديثة واستخدامها لتسهيل عملية الرقابة وحماية البيانات القوائم المالية.

3- ضرورة سعي المؤسسات الشركية لتطبيق استراتيجيات القوائم المالية بما يحقق أهداف الشركات ويدعم الشمول المالي وذلك من خلال تعزيز الشراكة بين البنوك وشركات التكنولوجيا للاستفادة المتبادلة

المصادر:-

اولا// المصادر العربية :-

1- أحمد عباس بدوي (2009) المحاسبة وتحليل القوائم المالية الإسكندرية، مصر : دار البناء للتجليد الفني.
2- يوسف سعيد، ويوسف مدلل (2007) دور وظيفة التدقيق الداخلي في ضبط الأداء المالي والإداري دراسة تطبيقية على شركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين فلسطين
3- احلام بلقاسم كحولي، وخير الدين معطى الله (2010) دور التدقيق الداخلي في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية دراسة حالة المؤسسة الميدانية لسكيكدة مجلة الباحث الاقتصادي الجريدة الرسمية رقم 74 القانون رقم 11:07 المتضمن النظام المحاسبي المالي (بلا تاريخ) المواد 29.28.27.26.
4- الياس زبان المهدواني (2019-2020) دور التدقيق الداخلي في تحسين جودة القوائم المالية دراسة حالة للقوائم المالية الشركة
5- سونلغان أم البواقي الجزائر كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير جامعة العربي بن مهيدي
6- أم كلثوم أولاد البركة، وسمية بن عيسى (2015-2016) دور التدقيق الداخلي في تحسين مؤشرات الأداء المالي المؤسسة أدرار الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد دراية
7- زياد حسن (2012) واقع التدقيق الداخلي في بلديات قطاع غزة - دراسة ميدانية تحليلية فلسطين الجامعة الإسلامية غزة.
8- بلخرشوش (2016) دور التدقيق الداخلي في ادارة المخاطر في البنوك أم البواقي الجزائر كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة العربي بن مهيدي.
9- خديجة الدرع ، وليلى عبد الرحيم المنعقد يومي 25/26 ماي (2010)، قائمة المركز المالي في ظل النظام المحاسبي المالي الجديد ملتقى وطني بعنوان معايير المحاسبة الدولية والمؤسسات الاقتصادية الجزائرية متطلبات التوافق والتطبيق سوق أهراس الجزائر: معهد العلوم الاقتصادية العلوم التجارية وعلوم التسيير.
10- رفيق محمد بهيمان (2019) أهمية التدقيق الداخلي في عملية اتخاذ القرارات ملتقى دولي حول دراسة استطلاعية الآراء عينة من مجمع الكليات التقنية جامعة السليمانية التقنية
11- سامي مجدي محمد (2009) دور لجان المراجعة في حوكمة الشركات وأثرها في جودة القوائم المالية مجلة كلية التجارة
12- سلمة شيخي و مريم رياض (2021) التدقيق الداخلي كأداة لتحسين جودة القوائم المالية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية دراسة حالة الشركة ذات المسؤولية المحدودة سم". مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية.
13- سماح عمرون ، و جوهر زبان (2018-2019) دور التدقيق الداخلي في تحسين جودة المعلومات المحاسبية دراسة عينة من المعلومات الاقتصادية بولاية المسيلة مسيلة الجزائر كلية العلوم الاقتصادية العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة مسيلة طلال زغبة ، و حسين الأمين شريط (20110) أهمية التدقيق الداخلي كادة لقياس جودة القوائم المالية دراسة عينة من المؤسسات الاقتصادية مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة .
14- عباس مهدي الشيرازي (1990) نظرية المحاسبة، الطبعة الأولى الكويت ذات السلاسل للطباعة والنشر والتوزيع.
15- عبد العزيز طالبي ، و محمد بلمداني (2020) مساهمة حوكمة الشركات في تحسين جودة القوائم المالية مجلة الدراسات المحاسبة والمالية المتقدمة،

16- عبد الله عبد السلام، وسعيد أبو سرعة (2010) التكامل بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية كلية العلوم الاقتصادية.
فارس حمايزية (2015-2016) دور التدقيق الداخلي في المساعدة على إدارة المخاطر في المؤسسات أم البواقي الجزائر كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير جامعة العربي بن مهيدي
17- كمال الدين الدهراوي (2006) تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار الاسكندرية، مصر : المكتب الجامعي الحديث
18 التهامي طواهر و مسعود صديقي (2003) المراجعة وتدقيق الحسابات بن عكنون الجزائر ديوان المطبوعات الجامعية.
18- بوتين (2005) المراجعة ومراقبة الحسابات من النظرية والتطبيق الإصدار (2) الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية سامي الزعر (بدون سنة نشر التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي دراسة حالة قسنطينة، الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير جامعة منتوري، السنطينة.
19- مجبر منور أو سرير (2010) أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد على عرض القوائم المالية الملتقى الدولي حول النظام المحاسبي المالي في ظل المعايير المحاسبة الدولية تجارب تطبيقات وأفاني الوادي الجزائر: معيد العلوم الإقتصاديةو التجارية وعلوم التسيير المركز الجامعي بالوادي.
20- محمد مطر (بدون سنة نشر مبادئ المحاسبة المالية (المجلد (04) عمان الأردن دار وائل للنشر و التوزيع مني أمحمد الجودي (بدون سنة نشر) دور التدقيق الداخلي في تحسين جودة القوائم المالية بسكرة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية العلوم التجارية وعلوم التسيير جامعة محمد خيضر، بسكرة.
21- نور الدين جرد و مراد آيت محمد (2018) قراءة في الخصائص النوعية للمعلومات المالية المفيدة بين منظور النظام المحاسبي المالي و منظور المعايير المحاسبية الدولية مجلة البديل الاقتصادي .
22- يوسف مومني (2019) مساهمة التدقيق المالي والمحاسبي في تحسين جودة المعلومات المحاسبية في ظل إصلاح مينة المحاسبة في الجزائر أدرار الجزائر: جامعة أحمد دراية أدرار ...

ثانيا // المصادر الاجنبية:-

1. Souci, A. (s.d.). Lex outlies de L'audit Interne. Récupéré sur exacomaudit,www.exacomaudit.com. Belkalem, K. (2018-2017). Audit d'Efficacité et d'Efficience des Ressources Humaines dans une Situation de Redéploiement d'Entreprise. Tizi-ouzou-Algéria: Faculté des science économique commerce et des science de gestion, université Mouloud Mammer.
2. Faiz, S. (2014). Méthodologie et cadre de référence des Pratique professionnelles de l'audit interne.. .Revue nouvelle économie
3. Temma, O. (2017), Audit d'efficacité et efficience des ressources humaines. Faculté des science économique commerce et des science de gestion.